



مطالعة في كتاب قديم

الوساطة بين المتنبي وخصومه

د. عادل بشير الصاري*

اكتسب كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) للقاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت392هـ) أهمية في الوسط النقدي القديم إبان القرن الرابع الهجري بوصفه أول مصنف نقدي تناول نتاج شاعر العرب الأول المتنبي (ت354هـ) تناولاً مختلفاً عن سائر المصنفات التي كتبت عنه في حينه ، فقد حاول المؤلف الذي مارس مهنة القضاء أن يبدو لقارئه وسيطاً عادلاً ونزيهاً بين خصوم الشاعر ومؤيديه.

لقد ظهر كتاب (الوساطة) في وقت اشتد فيه الخلاف بين الأدباء والنقاد بشأن شاعرية المتنبي ومكانته ، فبعد أن قام ابن جني (ت392هـ) بشرح شعر المتنبي مدفوعاً بإعجابه بشعر الشاعر ومقتنعاً بتفردده على غيره ، كتب الوزير صاحب بن عباد (ت385هـ) رسالة في (الكشف عن مساوئ المتنبي) تتبع فيها أخطاء المتنبي بنبرة تشي بتحامله على الشاعر وبغضه لشعره.

إزاء هذا كان من الطبيعي أن ينبري من يتوسط للتخفيف من حدة الجدل بين خصوم ومؤيدي المتنبي، وليكشف للملأ إفراط الخصوم في المناكفة والعداوة ، ومغالاة المؤيدين في

المناصرة والدفاع ، وقد لاحظ الدكتور إحسان عباس (ت2003م) أن الكتب التي أُلُفَتْ قبل (الوساطة) لم تستطع أن توفق بين المتبني وخصومه، لكنها كانت بمثابة التربة الصالحة لظهور ناقد كالقاضي الجرجاني معتدل محب للعدل والنزاهة.⁽¹⁾

ويبدو أن كتاب (الوساطة) قد حظي فور ذبوعه بقبول حسن من قبل عدد من نقاد عصره، فقد أشاد به وبمؤلفه أبو منصور الثعالبي (ت429هـ) قائلاً:

« ولما عمل صاحب رسالته المعروفة في إظهار مساوئ المتبني عمل القاضي أبو الحسن كتاب الوساطة بين المتبني وخصومه في شعره، فأحسن وأبدع وأطال، وأصاب شاكلة الصواب، واستولى على الآمدي في فصل الخطاب، وأعرب عن تبحره في الأدب وعلم العرب، وتمكنه من جودة الحفظ وقوة النقد ، فسار الكتاب سير الرياح، وطار في البلاد بغير جناح ». ⁽²⁾

كذلك فإن الدكتور محمد مندور (ت1965م) رأى أن في كتاب (الوساطة) « صفحات لا يستطيع العلماء المعاصرون أن يكتبوا خيراً منها ». ⁽³⁾

والمطالع للكتاب يلحظ أنه يتضمن ثلاثة أقسام :

القسم الأول / منهج الكتاب :

مقدمة طويلة بسط فيها المؤلف منهجه العام في نقد الشعر، ومفهومه للعمل الشعري وضروبه، واستعراض أخطاء الجاهليين، وتفاوت أشعار الشعراء تبعاً لمواضيعهم وأزمنتهم وبيئاتهم، واختلاف قريض الشاعر الواحد ذاته بين الجودة والرداءة .

(1) تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، الدكتور إحسان عباس ، دار الشروق ، عمان . الأردن ، 1993م ، ص 307.

(2) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، أبو منصور عبد الملك الثعالبي، شرح وتحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، ج 4 ، ص 4.

(3) النقد المنهجي عند العرب ، محمد مندور، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1996م. ص 251.

القسم الثاني / التمهيد للوساطة :

في هذا القسم شرع القاضي الجرجاني في الدفاع عن المتنبي ، وحصر خصوم هذا الشاعر في فريقين اثنين، الأول : لا يعترف بالشعر المحدث ، ولا يعتد إلا بالشعر الجاهلي، والثاني يعترف بالشعر المحدث، ولكنه مع هذا لا يقر بفضل المتنبي، ويخرجه من دائرة الشعراء، وهذا هو الخصم الذي توجه إليه القاضي الجرجاني بخطابه النقدي، لكي يثبت له مكانة المتنبي الأدبية، ويقر بشاعريته الفذة.

القسم الثالث / الوساطة :

استعرض القاضي الجرجاني في هذا القسم المآخذ التي أخذها الخصوم على المتنبي، ورد بعضها، وقبل بعضها الآخر، ومن خلال ردوده تعرض لعدد من القضايا مثل الغلو، والإفراط في الاستعارة، والتعقيد، والغموض، والزلل في اللغة، وأثر البيئة والمحيط في النظم، والذوق الأدبي، والسرقات الشعرية، والقديم والحديث، والطبع والصناعة ، وعمود الشعر، ومزج الشعر بالفلسفة ، وإثراء اللغة بالكلمات الأجنبية أو المعربة ... إلخ .

عرض مقدمة الكتاب :

استهلَّ القاضي الجرجاني وساطته بين المتنبي وخصومه بمقدمة طويلة تتضمن رؤى وأفكارا عديدة ، تُعدُّ بمثابة المنهج النقدي الذي اعتمده المؤلف في نقد الشعر ، وفيما يلي نوجز أهم ما تضمنته في نقاط:

1- التفاضل مدعاة للتنافس بين الناس، والتنافس سبب التحاسد بينهم.

2- للعلوم حرمة كحرمة النسب، وعلى الناقد المنصف أن يتوخَّى القصد والعدل ، بأن ينصف ويعتذر لزلَّات أهل العلم.

3- لم يلتزم النقاد القصد والاعتدال مع المتنبي، وهم فريقان، الأول متعصب له، مطنب في الثناء عليه والزراية على غيره، ومجتهد في إخفاء سقطاته، والثاني خصم له، متحامل عليه، ممعن في إخفاء فضائله، وإبراز معاييبه وسقطاته، وهذان الفريقان كلاهما ظالم للمتنبي.

4- لم يخلُ شعر شاعر في القديم والحديث من زلات وسقطات، والناقد الفطن هو الذي ينتحل الأعذار ويلتمس الرخص لها، فإن لم يجد فلا بأس من الاعتراف بأنها زلة عالم قلَّ من خلا منها « وأي عالم سمعت به لم يزل ويغلط! أو شاعر انتهى إليك ذكره لم يهف ولم يسقط، ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدر فيه؛ إمّا في لفظة ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه ». (4)

5- من حسن حظ شعراء الجاهلية أنهم سبقوا غيرهم زمنياً، وعدّهم الناس القدوة والحجة على من سواهم، حتى إنهم عُموا عن الأخطاء التي عتت في شعرهم، فالاعتقاد الحسن والظن الجميل بهم هو من ستر عليهم ، وأخفى أخطاءهم.

6. لقد تكلف النحويون المعاذير المتمحّلة لأخطاء شعراء الجاهلية، وأحياناً كانوا يعمدون إلى تغيير الرواية حتى تستقيم تلك الأشعار مع قواعدهم التي قعدوها، وهذا كله من أجل رفع شأن القديم والانتصار له على المحدث، ولو كان القديم غثاً مرذولاً.

7 . تتأتى جودة الشعر بالطبع والذكاء والرواية والمران، ومن الطبيعي أن يتفاوت الشعراء والخطباء في الفصاحة والبلاغة، ولو كانوا من قبيلة واحدة أو من بيت واحد، ومردُّ هذا إلى

(4) الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم . علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ، لا ت ، ط3، ص 4.

الطبع والذكاء والقريحة، ويتفاوتون أيضاً في رقة الكلام ووعورته بسبب تفاوت طبائعهم، فمن كان منهم بدوياً جاء كلامه « كَزَّ الألفاظ، معقّد الكلام، وعَرَّ الخطاب ».⁽⁵⁾

8- لما اتسعت ممالك العرب وكثرت حواضرهم، وفشا فيهم الظرف والرقة نبذوا الألفاظ الحوشية من مثل العنطنط والعشئق والجسرب والشوقب والطوط والطاق...، وعمدوا إلى رقيق اللفظ وألينه، وتساهلوا في طلب الليونة والرقة حتى خالطت العجمة ألسنتهم، فرقت أشعارهم، وجرى في أوصالها الماء.⁽⁶⁾

لكن بعض الشعراء المحدثين شاء المسير على طرائق الأولين في نظم الكلام، فلم يتأت له ذلك إلا بالتعسف، فجاء شعره متكلفاً متفاوتاً.

ولعل أبا تمام أكثر من أوغل في هذا الطريق، حيث كلف بالصنعة، وفارق مذهب الطبع الذي كان عليه أكثر شعراء عصره، وابتلى الشعر بالبديع الذي كانت العرب لا تطلبه إلا لِماما « ولم تكن تعباً بالتجنيس والمطابقة، ولا تحفل بالإبداع والاستعارة إذا حصل لها عمود الشعر ونظام القريض ».⁽⁷⁾

9- أجود الشعر ما ارتفع عن الساقط السوقي، وانحطّ عن البدوي الوحشي، وقُسمت ألفاظه على قدر معانيه، والشاعر المجيد هو من يتلطف في غزله ويُفخّم في فخره، ويتصّرف في مديحه ووصفه بحسب الموضوع « فإن المدح بالشجاعة والبأس يتميز عن المدح باللباقة والظرف، ووصف الحرب والسلاح ليس كوصف المجلس والمُدام ».⁽⁸⁾

10. الدّين بمعزل عن الشّعْر، ولا يصح الاحتكام إليه في تقويم الشعر.

(5) نفسه ، ص 18.

(6) يُنظر : المصدر نفسه ، ص 18.

(7) نفسه، ص : 33 - 34.

(8) المصدر نفسه ، ص: 24.

التمهيد للوساطة :

مهد القاضي الجرجاني لوساطته بالدفاع عن المتنبي، وذلك عن طريق المقايسة، أي قياس الأشباه والنظائر، حيث قاس أخطاء الشاعر بأخطاء من سبقوه، لذلك استهل وساطته باستعراض عدد من أخطاء شعراء الجاهلية وصدر الإسلام وشعراء بني أمية وبني العباس؛ لكي يوصل رسالة إلى خصوم المتنبي مؤداها إن المتنبي ليس الشاعر الوحيد الذي جانبه الصواب وأخطأ، فإذا خرج على قواعد اللغة، أو أوغل في الخيال والتصوير، أو أخذ معنى من شاعر قبله، فإن كثيرين ممن تقدموه قد فعلوا ما فعله، وربما زادوا عليه، فهو لم يبتدع هذه الأخطاء، بل إنه ابتدع معاني لم تكن لتخطر على بال أحد من معاصريه، وعلى هذا فإن جيد شعره أكثر بكثير من رديئه.

ومن خلال تتبع القاضي الجرجاني لأخطاء الشعراء الذين سبقوا المتنبي يتبين أنه يعتمد اعتماداً كبيراً على ذوقه الخاص في حكمه على النص الشعري، فالذوق المدرب بالرواية والفتنة في نظره هو الذي يرشد المتلقي إلى أسرار الجمال الفني في النصوص.⁽⁹⁾

بالإضافة إلى هذا فإنه يلتزم في أحكامه ومعالجته للنص الشعري بقواعد عمود الشعر في نقده، وهو في أحكامه يحاول التزام الحيدة مع الشعراء، فيستشهد بجيد الشعر ورديئه للشاعر الواحد، كما فعل مع أبي تمام (ت231هـ) وأبي نواس (ت199هـ)، غير أن هذه الحيدة لم تكن مطلقة، فهو لم يأت برديء البحتري (ت284هـ) الذي عدّه إمام المطبوعين، ذلك أنه يؤثر الطبع على الصنعة والوضوح على الإغراب والرفقة على الخشونة، ولا مزية له على غيره من النقاد في هذا الإيثار، فكلهم يؤثر الذي أثره. وله في مقدمته وقفات نقدية سريعة، لكنها تنم عن ذوق راقٍ

(9) ينظر: أسس النقد الأدبي عند العرب، الدكتور أحمد بدوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، لا ط، لا ت، ص 99. 100.

ونظر صائب . ويمكن تأمل وقفته عند هذين البيتين، الأول لأمرئ القيس (ت540م) ، والثاني لعدي بن الرقاع (ت95هـ): (10)

تصدُّ وتبدي عن أسيل وتتقي * بناظرة من وحشٍ وجرة مُظفل
وكانها بين النساءِ أعرها * عينية أحور من جآذرِ جاسم

فَطَنَ الناقد الجرجاني إلى ما في البيتين من حشو، فالشاعران شَبَّها عيون محبوبتيهما بوحش وجرة وجآذر جاسم « ولم يذكروا هذين الموضعين إلا استعانة بهما في إتمام النظم وإقامة الوزن، ولا تلتفتنَّ إلى ما يقوله المعنويون في وجرة وجاسم، فإنما يطلب به بعضهم الإغراب على بعض، وقد رأيت ظباء جاسم فلم أرها إلا كغيرها من الظباء، وسألتُ من لا أُحصي من الأعراب عن وحش وجرة ، فلم يروا لها فضلاً على وحش ضُرِّيَّة وغزلان بُسِيطة ». (11)

في هذا النص ينحي القاضي الجرجاني باللائمة على ضرب من الشعراء يتعاورون فيما بينهم جملاً متشابهة ، يغيرون بعضاً من شَيَاتِها لغرض الوزن والقافية.

كذلك كشف عن موقفه من قضية الصراع بين القدامى والمحدثين، فعاب على أنصار القديم وتعصبهم له ضد الحديث قائلاً: « ودعني من قولك هل زاد على كذا، هل قال إلا ما قاله فلان ، فإن روعة اللفظ تسبق بك إلى الحكم، وإنما تفضي إلى المعنى عند التفتيش والكشف ». (12)، لذلك أنكر على الأصمعي (ت216هـ) رفضه لشعر الكميت بن زيد

(10) الوساطة ، ص31.

(11) الوساطة، ص32.

(12) المصدر نفسه ، ص 25.

(ت126هـ) بحجة أنه جرمقاني من جراميق الشام، وتتبعه لشعر الطرمّاح (ت125هـ) وشعر ذي الرُّمّة (ت117هـ) بالخطأ.⁽¹³⁾

ومن الملاحظ أنه أثر الاستشهاد بالشعر دون غيره من النصوص ، لتأكيد ما يراه، فقد عرض عشرات منه دون مناقشة، ولم يقف إلاّ عند عدد محدود من الأبيات، وأحياناً يتخذ العقل المحض والذهن المجرد مقياساً للجودة، كقوله عن بيت أبي تمام:

شكوتُ إلى الزّمانِ نحولَ جسمي * فأرشدني إلى عبد الحميد⁽¹⁴⁾

قال القاضي الجرجاني معلقاً :

« وإنما يُرشد في نحول الجسم إلى الأطباء، فأما الرؤساء والممدوحون فإنما يُلتَمَس عندهم صلاح الأحوال ». ⁽¹⁵⁾

وكان يمكن للجرجاني بدلاً من هذا أن يؤاخذ أبا تمام على مبالغته الممقوته ، لأنه جعل الزمان يشير إلى رجل من هؤلاء الناس ، إذ هو ليس بنبي ولا رسول ولا خليفة ولا وزير حتى يشير إليه الزمان.

وكذلك فعل الجرجاني ببيت آخر لأبي تمام يقول فيه: ⁽¹⁶⁾

ألدُّ من الماء الزُّلال على الظِّما * وأطرفُ من مَرِّ الشمالِ ببغدادِ

قال عن هذا البيت: « فجعل الشمال طرفه ببغداد، وهي أكثرُ الرياح بها هبوباً، وقد رواه بعض الرواة "أطرف"، ولا أعرف معنى الظرف في الريح ». ⁽¹⁷⁾

(13) يُنظر: المصدر نفسه ، ص10، جرمقاني أي أعجمي.

(14) المصدر نفسه ، ص 128.

(15) الوساطة ، ص 75.

(16) لم أعثر على هذا البيت في ديوان الشاعر .

لم يعجبه بيت أبي تمام حتى بروايته الأخرى (أظرف)؛ لأنه لم يستسغ وصف الريح بالظرافة، فالريح تيار هوائي قوي، والظرافة هي الخفة، لكنما الجمع بين الضدين لا يناسب مجال الشعر.

وإذا كانت الريح لا توصف عند الجرجاني بالظرافة، فإن البُرد لا يوصف بالرقّة، بل بالصفاقة والدقة، هكذا انتقد الجرجاني بيت أبي تمام:

رقيق حواشي الحلم لو أن حلمه * بكفيك ما ماريت في أنه بُرد⁽¹⁸⁾
وكذلك القُد فإنه لا يُوصف بالرقّة كما وصفه أبو تمام قائلاً:

لك قد أرق من أن يحاكى * بقضيب في النعت أو بكثيب⁽¹⁹⁾

والقد عادة يوصف بالدقة والرقّة إذا كان أهيف أي نحيف غير ممتلئ، على أن لفظ (الدقة) ربما يكون أنسب، ولا شك أن القاضي الجرجاني تعامل مع هذه الأبيات ومثيلاتها بحسّ اللغوي الماهر الذي يدرك اللَّفظة وما وُضعت لها من مدلولات، فإذا آثر شاعر الصنعة على الطبع، فعبث بهذه المدلولات، فإن شعره مرفوض.⁽²⁰⁾

وهكذا فعل الجرجاني ببيت أبي تمام:

ورحب صدر لو أن الأرض واسعة * كوسعه لم يضق عن أهله بلد⁽²¹⁾

لم يفتن إلى ما قصده أبو تمام من ضيق الأرض هنا، فقال: « وهذا المعنى فاسد؛ لأنه

(17) الوساطة ، ص 77.

(18) شرح ديوان أبي تمام ، ص 116.

(19) المصدر نفسه ، ص 433.

(20) ينظر : الوساطة ، ص 78.

(21) شرح ديوان أبي تمام ، ص 95.

جعل البلاد إنما تضيق بأهلها لضيق الأرض، وأنها لو اتسعت اتساع صدره لم تضيق البلاد»، وأخذ القاضي الجرجاني يذرع الأرض ويشبرها، ليبرهن لأبي تمام أن الأرض متسعة وليست ضيقة كما يزعم. (22)

وعندي أن أبا تمام لم يكن يقصد هذا المعنى بالضبط، ولم يكن يعني ذاك المفهوم العقلي للضيق والامتساع، إنما قصد ضيق الأرض وتململها من بعض من (ينط) عليها فساداً وطغياناً. إن في بيت أبي تمام مقابلةً طريفةً بين رحابة الممدوح، وضيق الأرض أي تبرمها من بعض من يعيش عليها، ومدلول هذه المقابلة هو أن حلم الممدوح وفضله فاض حتى خرج عن أقطار الأرض التي تنمّ من عليها.

هذه هي قراءتنا المعاصرة لهذا البيت، وقد يردُّ علينا البعض هذه القراءة بحجة أن ظاهر لفظ البيت يتعارض معها.

كذلك من أمثلة الأحكام العامة وصفه لأبيات كثيرة أبي نواس بالغبث، منها: (23)

ألا يا قمر الدار	✱	ويا مسكة عطار
ويا نفحة نسرين	✱	ويا وردة أسحار
ويا جَذول بُستان	✱	على شاطئ أنهار
ويا كعبين من عاج	✱	ويا غرة دينار
ويا نَزداً لفتيان	✱	ويا لعبة أبحار

(22) يُنظر : الوساطة ، ص77.

(23) ديوان أبي نواس ، شرحه وضبطه ، علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1987م ، ص 247.

يبدو أن نفور القاضي الجرجاني من هذه الأبيات يعود إلى صياغتها القريبة من لغة الحديث اليومي، وإلاّ لم يستتف تشبيه محبوب أبي نواس (ذكراً كان أم أنثى) بنفحة نسرين وجدول بستان ونرد فتیان وغرّة دينار...؟؟⁽²⁴⁾

وعلى كلّ فإن الناقد الجرجاني لمّا استهل كتابه بأغاليط الشعراء كان قصده الاعتذار للمتنبي لا النعي عليهم. مما يشي بأن هذا الاستهلال كان تمهيداً للدفاع عن الشاعر الذي ملأ الدنيا وشغل الناس بألفاظه ومعانيه وابتدأاته ونهاياته وحكمه وتشبيهاته واستعاراته وخیاله وأخطائه في النحو والصرف والعروض والديباجة، وسرقاته ممن سبقوه .

بدء الوساطة :

ابتدأت الوساطة باعتراف الوسيط، وهو القاضي الجرجاني، بعدد من الأخطاء التي شابت بعض أبيات المتنبي، حيث أقرّ بضعفها وفسادها، ولكنه طالب الخصم بالإنصاف فقال: « الذي أطلبك به وألزمك إياه ألاّ تستعجل بالسيئة قبل الحسنة، ولا تقدم السخط على الرحمة، وإن فعلت فلا تهمل الإنصاف جملة، ... وليس من شرائط النّصفه أن تتعي على أبي الطيب بيتاً شذّ، وكلمة ندرت، وقصيدة لم يسعده فيها طبعه؛ ولفظة قصّرت عنها عنايته، وتتسى محاسنه، وقد ملأت الأسماع ». ⁽²⁵⁾

نعم إنّ للمتنبي أخطاء مثل غيره من الشعراء، ولكن له أيضاً قلائد وفرائد كثيرة تمحو تلك الأخطاء حتى لتبدو كأنها مرض عارض.

(24) يُنظر : الوساطة ، ص 59.

(25) الوساطة ، ص 100 – 101.

هذا هو منهج القاضي الجرجاني في وساطته ، وهو يرى أن « الشعر لا يحبب إلى النفوس بالنظر والمحاكاة ، ولا يحلّي في الصدور بالجدال والمقايسة ، وإنما يعطفها عليه القبول والطلاوة » .⁽²⁶⁾

لكن القاضي الجرجاني لم يستطع أن يلتزم بهذا المبدأ ، إذ جادل خصوم المتنبي وردّ كثيراً من مزاعمهم بالمقايسة والمقاصة ، وحاججهم - كما رأينا منذ قليل - بمنطق العقل والذوق الخاص وقواعد اللغة.⁽²⁷⁾

الدين والشعر:

لعل أول من أثار قضية الفصل بين الدين والشعر هو أبو بكر الصولي (335هـ) حين دافع عن أبي تمام ، وردّ دعوى القائلين بفساد عقيدة الشاعر قائلاً: « وقد ادعى قوم عليه الكفر ، بل حققوه ، وجعلوا ذلك سبباً للطعن على شعره وتقبيح حسنه ، وما ظننتُ أن كفراً ينقص من شعر ، ولا أن إيماناً يزيد فيه » .⁽²⁸⁾

وقد رمى بعض الخصوم المتنبي بفساد عقيدته بحجة أبيات ، منها قوله: ⁽²⁹⁾

يترشّفن من في رشفاتٍ * هنّ فيه أحلى من التوحيد

(26) المصدر نفسه ، ص 100.

(27) يُنظر : النقد المنهجي عند العرب ، ص 277 . 278.

(28) أخبار أبي تمام ، أبو بكر محمد بن يحيى الصولي ، تحقيق خليل عساكر ، القاهرة ، 1937م ، ص 172 . 173.

(29) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، بشرح أبي البقاء العكبري ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، لا ت ، ج 1 ، ص 315.

وصف حلاوة قبالات من يمصصن ريقه بأنها أحلى من التوحيد ، وقد فهم معظم من قرأ البيت من القدامى أن المقصود بالتوحيد هو لفظ (لا اله إلا الله) ، وهذا ما أثار حفيظة الفقيه ابن القيم الجوزية حتى إنه نعت المتنبي بالفاسق الخبيث.⁽³⁰⁾

وقد قرأت لأحد المتنطعين التكفيريين المعاصرين تعليقا على هذا البيت يقول فيه: « وهذا البيت يدل على رقة دين المتنبي الذي تساوى عنده التوحيد الذي هو أساس الأعمال برشقات محبوبته ، فهو قول (كفري) لا يقيم وزنا لدين الله ، بل يسخر منه ، وينزله إلى أسفل المنازل عندما يشبهه بهذه المعصية التي وقع فيها ».⁽³¹⁾

وعلى افتراض أن المتنبي أراد من لفظ (التوحيد) ما فهمه أمثال هذا الكاتب وغيره فليس فيه ما يشي بفسق أو كفر، فهو لا يعدو أن يكون ضربا من العبث اللفظي لا يمكن أن يبنى عليه حكم شرعي.

ولست أدري لم لم يعمد شراح شعر المتنبي إلى توجيه دلالة البيت وجهة بعيدة عن المعنى العرفي والشرعي للفظ التوحيد ؟ ذلك أن لفظ (التوحيد) لا يوصف عادة بالحلاوة ولا بضدها ، لكن من المحتمل أنه يدل على صنف من الطعام أو الشراب الحلو، وهذا الاحتمال وارد ومنطقي.

وإذا صحَّ هذا التخريج فإن المتنبي يكون قد جاء بالتعبير على سبيل التورية، ولقارئ البيت أن يفهم منه أن الشاعر قصد معنى ظاهرا وآخر خفيا.

ولعل الأبيات التي قالها في صباه هي أشنع بكثير من البيت السابق:⁽³²⁾

(30) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشاقي ، ابن القيم الجوزية ، دار ابن كثير، ص354.

(31) نظرات شرعية في ديوان المتنبي، سليمان صالح الخراشي، دار علوم السنة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، ط 1 ، 2001م، ص 133.

(32) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 1، ص 341 .

أَيُّ مَحَلٍ أَرْتَقِي أَيُّ عَظِيمٍ أَتَقِي
وَكُلُّ مَا قَدْ خَلَقَ اللَّهُ وَمَا لَمْ يَخْلُقِ
مَحْتَقَرٌّ فِي هَمَتِي كَشَعْرَةٍ فِي مَفْرِقِي

هذه الأبيات وربما غيرها هي التي جعلت عددا من النقاد القدامى يرمي المتنبي بقلة الورع وفساد العقيدة والكفر،⁽³³⁾ ولا يمكن التماس العذر للمتنبي على هذه السقطة إلا بالقول إن ما قاله كان نتاج سنيِّ مراهقة وذات مشبعة بالغرور والزهو.

لقد جاء رد الناقد الجرجاني على منتقدي المتنبي على مثل هذه الأبيات قويا وواضحا وجريئا، حيث أكد أن فساد عقيدة الشاعر لا يحط من القيمة الفنية لشعره ، ومن الخطأ الفاحش فهم هذا الموقف على أنه دعوة للتحلل من القيم الدينية والخلقية ، بقدر ما هو دعوة صريحة لمتلقي الشعر ألا يخلط بين طبيعة الشعر ووظيفته .⁽³⁴⁾

قال القاضي الجرجاني : « فلو كانت الديانة عارا على الشعر، وكان سوء الاعتقاد سبباً لتأخر الشاعر لوجب أن يُمحى اسم أبي نواس من الدواوين ، ويُحذف ذكره إذا عُدت الطبقات، وكان أولاهم بذلك أهل الجاهلية ، ومن تشهد الأمة عليه بالكفر، ولوجب أن يكون كعب بن زهير وابن الزبعرى وأضرابهما ممن تناول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعاب من أصحابه بُكْمًا خُرْسًا وبِكَاءٍ مفحمين ، ولكن الأمرين متباينان ، والدين بمعزل عن الشعر .»⁽³⁵⁾

(33) ينظر : تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، ص 301.

(34) تراثنا النقدي، دراسة في كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني، الدكتور السيد فضل ، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1987، ص 26.

(35) الوساطة ، ص 64.

وقد عبّر الدكتور محمد مندور عن دهشته من كلام القاضي الجرجاني، فقال: « وهذا قول يدهشنا من قاضي القضاة الشافعي الراسخ القدم في الإسلام، وما نحن اليوم قد لا نستطيع أحدنا أن يجهر برأي كهذا ».⁽³⁶⁾

لا شك أن المناداة بفصل الدين عن الشعر هي دعوة جريئة ، لربما تشي بالطابع العلماني الذي كان يسم الحياة الفكرية والعقلية لمجتمع القرن الرابع الهجري، وهي تشي أيضا بمدى سماحة وتقبل المؤسسة الدينية والهيئات الاجتماعية في عصر القاضي لرأي كهذا، على عكس ما يحدث عندنا في هذه الأيام البائسة التي يعز فيها قول ما يراه المرء صوابا.

إن ما يفهم من مقولة الصولي والقاضي الجرجاني أن الدين لا يصح أن نقحمه في الشعر، ولا شك أنهما لم يكونا يقصدان أن للشاعر الحق في المساس بالدين والاستهتار برموزه، بل قصدا الفصل بين الدين الذي هو وحي من رب السماء، والشعر الذي هو إلهام المدارك والمشاعر الإنسانية، فلا يصح أن نجعل الدين حكماً في شؤون الشعر، أو حكماً على الشعراء. والحق أن مسألة علاقة الدين بالشعر عويصة؛ لأن لها مسالك وعرة ودروباً متشعبة، ولا يمكن مناقشتها بهذه البراءة والسذاجة فنقول: إن الدين شيء والشعر شيء آخر، ولا يمكن إخضاع أحدهما للآخر.

عند إثارة هذه القضية يثار عادة هذا السؤال : ما المقصود بفصل الدين عن الشعر؟. هل المقصود أن يفصل في الحكم بين الشكل والمضمون ، فندرس صياغة القصيدة التي تدعو للإلحاد مثلاً دراسة تخضع لمعايير فنية نقدية أي معايير (الفن للفن) ، ومضمونها يحكم عليه بمعايير دينية أخلاقية أي (الفن للحياة) ؟ .⁽³⁷⁾

(36) النقد المنهجي عند العرب، ص 281.

(37) يُنظر : في النقد الأدبي القديم عند العرب ، الدكتور مصطفى عبد الرحمن إبراهيم، مكة للطباعة ، 1998م، ص 173.

إن الكثير من نقاد هذا العصر يرفض هذا الفصل، ويتعامل مع النص الشعري كأنه وحدة متكاملة لا تتجزأ.

أم هل المقصود بالفصل هو الفصل بين القول والقائل، فنحكم على القول وفق مقاييس النقد، وعلى قائله وفق قواعد الدين؟ (38)

لكن ما جدوى هذا الفصل طالما ظل شعر الإلحاد والفساد منتشرًا، وأيهما أخطر على الدين الشعر أم قائله؟.

إنّ بشار بن برد وأبا نواس وأبا العلاء المعري وغيرهم ماتوا منذ زمن بعيد، لكن شعرهم العبثي والمتشكك في قيمة الدين لا يزال موجوداً بيننا، إذن هل نلزم الشاعر أن يكون صدى للدين؟ هذا ما لا يرضاه دعاة الفصل بين الدين والشعر؛ لأنه . كما يرون . سيحيل الشاعر إلى واعظ، وستكون مهمته عندئذٍ كمهمة الشيوخ والقساوسة والحاخامات، دعوة إلى تقوى الله، والاستعداد ليوم الآخرة وغير ذلك من الأمور التي يدعو إليها الدين، وهم محقّون في هذا فالشاعر ليس واعظاً، وليس الواعظ شاعراً.

لم يقل أحد بأن يتحول الشاعر إلى واعظ، وله الحق أن يصور في شعره الفساد والشر، ولكن ليس من حقه التعدي على مشاعر المؤمنين وإهانة مقدساتهم .

وتبقى قضية الشعر وعلاقته بالدين قضية معقدة تخضع لمبدأ الحرية والالتزام الديني، والشاعر يكتسب شاعريته من مهارته في الانجذاب نحو هذا وذاك معاً .

مطالع المتنبي :

(38) يُنظر : مفهوم الشعر ، دراسة في التراث النقدي ، الدكتور جابر عصفور ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ط2 ، 1982م، ص 182. 183.

من المآخذ التي أخذت على المتنبي سوء مطالعه أو ابتداءاته مثل :

أَوْهَ بَدِيلٌ مِنْ قَوْلِي وَاهَا * * * لَمَنْ نَأَتْ وَالْبَدِيلُ ذِكْرَاهَا (39)

أُمْسَاوَرٌ أَمْ قَرْنُ شَمْسٍ هَذَا * * * أَمْ لَيْتُ غَابَ يَفْدُمُ الْأَسْتَادَا (40)

أَحَادٌ أَمْ سَدَاسٌ فِي أَحَادٍ * * * لِيَيْلُتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّيَادِ (41)

اعترف الجرجاني بنبو هذه المطالع وغيرها، وردّ هذه الحجة بالمنطق العقلي، فمن عابها واستبردها، فإنّ للمتنبي مطالع أخرى أجود منها مثل قوله: (42)

الرأيُّ قبلَ شجاعةِ الشَّجعانِ هو أولٌ وهي المحلُّ الثاني

فإذا هما اجتمعا لنفسٍ مرّةٍ يلغتُ من العلياء كلَّ مكانٍ

وقوله :

على قدرِ أهلِ العزمِ تأتي العزائمُ * * * وتأتي على قدرِ الكرامِ المكارمُ (43)

وتعظمُ في عينِ الصغيرِ صغارُها * * * وتصغرُ في عينِ العظيمِ العظائمُ

وقوله :

أُثْرَاهَا لَكثْرَةِ الْعَشَّاقِ * * * تَحَسُّبُ الدَّمْعِ خِلْقَةً فِي الْمَاقِي (44)

علّق القاضي الجرجاني على هذا البيت قائلاً : « فإنه ابتداء ما سُمع مثله، ومعنى انفرد

باختراعه ». (45)

(39) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 4 ، ص 269.

(40) المصدر نفسه ، ج 2، ص82. مساور هو مساور بن محمد الرومي أحد القواد العسكريين زمن المتنبي، الأستاذ: الوزير.

(41) المصدر نفسه ، ج 2، ص 353.

(42) المصدر نفسه، ج4، ص 174.

(43) المصدر نفسه ، ج 3، ص378.

(44) المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 362.

المآخذ اللغوية :

أمّا المآخذ اللغوية التي أخذها علماء اللغة والنقاد على المتنبي فهي كثيرة، منها ما يدور حول صحة اللفظ واستقامة المعنى وسلامة الأسلوب من التعقيد، ومنها ما يخص الخروج على علمي النحو والعروض ، فمن حيث صحة اللفظ أخذ عليه:

1- قوله:

بياض وجهٍ يُريكَ الشمسَ حالكةً * * * ودرُ لفظٍ يُريكَ الدرَّ مخشأبا⁽⁴⁶⁾

وجه الاعتراض هنا هو لفظة (مخشلب) التي لم يرد لها أصل إلا في كتب اللغة المتأخرة، فهي في الغالب لفظة نبطية فسرها شراح ديوان المتنبي بالخزف أو قطع الزجاج المتكسر، ومن المرجح أنهم استقوا هذا المعنى حين قابلوا بين الدر والمخشلب .⁽⁴⁷⁾

وبالرغم من أنّ الجرجاني اعترف بأعجمية الكلمة، فإنه التمس العذر للمتنبي، حيث ذكر أن عدداً من الشعراء قبله استعملوا عدداً من الكلمات الفارسية ، وأن « العرب تستعمل كثيراً من ألفاظ العجم إذا احتاجت إليه لإقامة الوزن وإتمام القافية » .⁽⁴⁸⁾

ولو أن الجرجاني وجّه النقد لثقل لفظة (مخشلب) لاجتماع الميم والخاء والشين فيها، ولغرابتها لكان أنسب.

2- قوله:

(45) الوساطة ، ص 158.

(46) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 1، ص 113.

(47) ينظر : المتنبي بين ناقديه في القديم والحديث ، الدكتور محمد عبد الرحمن شعيب ، دار المعارف بمصر، ط 2 ، 1968م، ص 55 . 57.

(48) الوساطة، ص 461 - 462.

أُحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ * لَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ

توقف القاضي الجرجاني عند هذا البيت في أكثر من موضع في كتابه ، ويبدو من مجموع أرائه فيه أنه يوافق مآخذ الخصوم عليه ، وذلك بسبب استخدام المتنبي لفظة (سُدَّاس) مع مخالفتها للقياس، وبسبب تصغيره للفظ (الليلة) مع استطالتها.

قال: « تعرض فيه لوجوه من الطعن : منها قوله (سُدَّاس)، وقد زعموا أنها غير مروية عن العرب ، وإنما رُوي أحاد وثناء وثلاث ورباع وعُشار، وهذه معدولات لا يُتجاوز بها السماع ، ولا يُسوّغ فيها القياس ... ومنها أنه صَغَّرَ الليلة ، ثم وصفها بالطول، ووصفها بالتنادٍ، حتى احتاج إلى إطالة الاعتذار إلى التناول والاستشهاد ، وأنت إذا امتحنت الذي عزاه لم تجد أكثر من (أواحدةٌ ليلتنا هذه أم ستُّ ليالٍ في واحدة)، وهل يساوي ذلك . وإن عُرضَ سمحا ووُجد سهلا مواتيا . أن يُفتح به قصيدة، أو تُعقد عليه قافية ، وما باله خصَّ سُدَّاسا ، وعُشار أكثر إن أراد التكثير؟» . (49)

وردَّ في موضع آخر حجة المتنبي في التصغير قائلا: « وقول أبي الطيب (ليلتنا) خارج مخرج الذم والهجو، ثم قد أزال الالتباس وأفصح عن المراد بقوله (المنوطة بالتناد) ، إذ قد بيّن أنه لم يُرد قصر مدتها ولا قرب انقضائها، فأما قول أبي الطيب: إني لم أُرِدْ بالتنادِ القيامة، وإنما أردتُ مصدر تنادى القوم ، وعنيْتُ أنها منوطة بما أهم منه ، فهو أعلم بقصده ، وأعرف بنيته، غير أن نسق الكلام يشهد عليه ، ومن تأمله عرف أنه بأن يراد به القيامة أشبه ، ولا عيب فيه لو أرادَه ، إنما هو ضرب من الافراط قد استعمله الشعراء » . (50)

(49) المصدر نفسه، ص 99.

(50) المصدر نفسه ، ص 459.

ويمكن أن يُقهم من مجمل ردود القاضي الجرجاني على خصوم المتنبي بشأن هذا البيت، أن الشعر لا ينبغي أن يُحاكم أو يُعابر بمنطق العقل المجرد، وهذا كلام سليم لولا أن الناقد لم يلتزم به في مجمل قراءاته لشعر المتنبي. (51)

3- قوله:

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة * ففي الناس بوقات لها وطبول⁽⁵²⁾

جمع لفظ (بوق) على (بوقات) ، وهذا بحسب السلفيين اللغويين وغلاة حراس الفصحى خطأ، لأنه في نظرهم أن العرب زمن المتنبي وما قبله لم يرد على لسانهم (بوقات) بل (أبواق)، وللمتنبي رأي أورده القاضي الجرجاني من أن هذا الاسم مؤلّد وهو مثل حمام وحمامات. (53)

إلى غير هذا من الأخطاء اللغوية، ولا يزال نفر من اللغويين الكلاسيكيين في هذا العصر ينحو نحو اللغويين القدامى الذين دأبوا على طلب الأفصح والفصح ويحافظون على العرف اللغوي والقياس القديم كما ورثوه عن الأجداد ، فبعضهم لا يستسيغ جمع . مثلاً لفظة (موضوع) على (مواضيع) بحجة أن (مفعول) يجمع على (مفعولات) ، ولا يجمع على (مفاعيل)، وكأنه كُتب علينا ألا نخرج عن مقاييس الأولين إلى يوم يبعثون، ولست أدري ما ضرّ اللغة العربية لو اتسعت موازينها الصرفية واكتسبت كلمات جديدة ؟.

المآخذ المعنوية :

أمّا المآخذ التي أخذت على أبي الطيب من ناحية المعنى ، فمنها:

1- قوله:

(51) يُنظر : تراثنا النقدي ، دراسة في كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني ، ص 115 .

(52) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 3 ، ص 108 .

(53) يُنظر : الوساطة، ص 444 .

بَلِيَتْ بَلَى الْأُطْلَالِ إِنْ لَمْ أَقْفَ بِهَا * وَقُوفَ شَحِيحٍ ضَاعَ فِي التُّرْبِ خَاتَمُهُ (54)

قد تهكم منتقدو المتنبي من هذا البيت وقالوا: « أراد التناهي في إطالة الوقوف فبالغ في تقصيره، وكم عسى هذا الشحيح بالغاً ما بلغ من الشُّح ، وواقعاً وقع من البخل أن يقف على طلب خاتمه ». (55)

لكنَّ القاضي الجرجاني دافع عن هذا البيت قائلاً بأنه « لم يُرد التسوية بين الوقوفين في القدر والزَّمان والصُّورة، وإنما يريد لأقفنَّ وقوفاً زائداً على المعتاد ، خارجاً عن حدِّ الاعتدال، كما أنَّ وقوف الشحيح يزيد على ما يعرف من أمثاله ». (56)

والحق أن هذا التأويل مقبول ودلَّ على فطنة الجرجاني وقدرته على المحاجة.

3- قوله:

ما يَنْقُصُ الْمَوْتَ نَفْساً مِنْ نَفْسِهِمْ * إِلَّا وَفِي يَدِهِ مِنْ نَتْنِهَا عُودٌ (57)

الاعتراض على أن العود لو اشتَمَّ لم يحظَ من ريحه بطائل، ولا يظهر عَرْفُهُ إِلَّا إِذَا تَحَلَّلَ فِي النَّارِ، وردَّ القاضي الجرجاني على هذا الاعتراض ، فذكر بأن مراد الشاعر أن الموت إذا أراد أن يقبض نفساً من نفوسهم النتنة ، أخذ في يده عوداً حتى لا يتأذى بالقذارة ، كالإنسان الذي يستقذر الشيء، فيصون عنه يده، ويتناوله بحاجز. (58)

(54) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 3، ص328.

(55) الوساطة، ص 471.

(56) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(57) في الديوان (ما يقبض الموت) ، يُنظر : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، ج 1، ص42.

(58) يُنظر : الوساطة، ص477.

4. وفأوكما كالربع أشجاء طاسمه * بأن تُسعدا والدمعُ أشفاهُ ساجمه⁽⁵⁹⁾

وافق القاضي الجرجاني مَنْ وصف صياغة هذا البيت بالتعقيد، فقال ساخرا: « ومن يرى هذه الألفاظ الهائلة، والتعقيد المفرط ، فيشك أن وراءها كنزاً من الحكمة ، وأن في طيها الغنيمة الباردة، حتى إذا فتشها وكشف عن سترها، وسهر ليلي متوالية فيها حصل على أن وفاءكما يا عاذليّ بأن تسعداني إذا درس شجاي ، وكلما ازداد تدارساً ازددتُ له شجواً ، كما أن الربع أشجاء دارسه ، فما هذا من المعاني التي يضيع لها حلاوة اللفظ ، وبهاء الطبع ، ورونق الاستهلال ». (60)

والحق مع القاضي الجرجاني، لأن فساد ترتيب صياغة البيت ظاهر، ومعناه من اليسير الوصول إليه فهو يريد: (ساعداني يا صاحبيّ أو ربما يا عينيّ على البكاء بدمع غزير، فالبكاء يشفي الباكي، وكونا كالربع الدارس الذي يُشجي ويحزن أحبته ، فيكون عليه . وأظن أن المتنبي بطبيعته المتمردة تعمد أن يصوغ البيت على هذا النحو المتعسف ، ويبدو أنه حين يستخفه الطرب يعمد عمداً إلى مثل هذه المشاكسات بشعره ليستفز بها متلقيه، وله مشاكسات أخرى كقوله الشهير: (أني يكون أبا البرية آدم، وأبوك والثقلان أنت محمد) وقوله : (أقل ، أنل، أن، صن ، احمل، علّ، سل، أعد ...).

5. وإني لمن قوم كأن نفوسنا * بها أنف أن تسكن اللحم والعظمَا⁽⁶¹⁾

(59) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، ج 3، ص 325، طاسمه: الطاسم الدارس والطامس، بأن تُسعدا: بأن تُعينا، ساجمه: الساجم السائل (60) الوساطة، ص 98.

(61) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 4، ص 109.

في قوله (نفوسنا) عدول من ضمير الغائب (هم) إلى ضمير المتكلمين (نا)، إذ الواجب أن يقول (كأن نفوسهم) ، ليعود الضمير إلى القوم ، وقد عدّ القاضي الجرجاني في أول رده هذا العدول خطأً شنيعاً، ثم التمس كعادته العذر المناسب للشاعر.

فهو لم يقبل حجة من قال إن العرب تحمل الكلام على المعنى فتصرف الضمير عن وجهه، وإن هناك شواهد كثيرة من الشعر وغيره على عدول الضمير من حال إلى حال، ففي رأيه أن الإكثار من العدول يؤدي إلى تداخل الضمائر، فلا يُعرف منها غائب أو حاضر أو متكلم، وأن العدول منه ما هو جائز ومنه غير ذلك ، ثم قال: « وأبيات أبي الطيب عندي غير مستكرهة في قسم الجواز ... غير أن أبا الطيب عندي غير معذور بتركه الأمر القوي الصحيح إلى المُشكّل الضعيف الواهي لغير ضرورة داعية ، ولا حاجة ماسة، إذ موقع اللفظتين من الوزن واحد، ولو قال: (نفوسهم) لأزال الشبهة ودفع القالة ». (62)

يشي كلام القاضي الجرجاني بتذبذب رأيه، فهو من جهة يرى عدول الضمير من الغيبة إلى الحضور كما ورد في البيت عدولاً شنيعاً، ثم يراه غير مستكره ، ثم يخلص بأنه غير ضروري ولو تركه الشاعر لكان أحسن .

ويتضح مما تقدم أن القاضي الجرجاني قد تنازعت عاطفتان تجاه بيت المتنبي، عاطفة الحرص على سلامة اللغة ، ورفض ما يمس بحصانتها ويعبث بقواعدها، وعاطفة حبه لشعر المتنبي، ولم ينتبه إلى سرّ إصرار المتنبي على وصل لفظة (نفوس) بضمير المتكلمين بدلا من ضمير الغائب ، فمن المؤكد أن المتنبي أحسّ بذائقة الفنية أن قوله (نفوسنا) أكثر إحياء وأدّل على الفخر بالذات المتعالية من قوله (نفوسهم) ، فالذات التي تستكف أن تكون على هيئة

(62) يُنظر : الوساطة، ص449، وينظر نفسه ص 446.

عامة الناس من لحم وعظم لابد من التصريح بوجودها والتعبير عن تمايزها عن المجموع بضمير المتكلم لا بضمير الغيبة ، ذلك أن هذا يبرز اتحاد ذات الشاعر وتماهيها مع ذات قومه، وفي هذا تعظيم له ولهم معا.

5- ما بقومي شَرُفْتُ بل شَرُفُوا بي * وينفسي فخرْتُ لا بجُدودي⁽⁶³⁾

عدّ القاضي الجرجاني صدر البيت هجواً صريحاً ، فقد فهم منه أن المتنبي يقول إنه لا شرف له بآبائه ، ورفض تأويل بعضهم له من أن المتنبي أراد ما شَرُفْتُ بآبائي فقط، وأن له مفاخر أخرى غير النسب، وأكد على أن المقاصد مغيبّة، ولا يحكم إلا بالظاهر.

لكنه استحسن عجز البيت، حيث قال إنه « صالح؛ لأنه لم ينفِ أن يكون له فيهم وبهم رتبة في الفخر ». ⁽⁶⁴⁾

لكننا نرى أن المعنى واحد في البيت كله؛ لأن ظاهر اللفظ يصرّح بأن المتنبي فرد علم اكتسب شرفه بتوقه إلى المعالي، وليس بسبب انتمائه القبلي، ولولاه ما حصل لقومه شرف، لذلك افتخر بنفسه لا بقومه وجدوده ، وكذا حال الإنسان الحر والواعي لقيمة ذاته ، يصل إلى أعلى المراتب بكده واجتهاده وإيمانه بقدراته ، لا بسبب انتمائه إلى شرف موروث من عائلة أو قبيلة أو عصبية .

ويُعدُّ هذا البيت . على ما يوحي به من كبرياء وعنجهية . نبوءة مبكرة باستقلال الفرد عن مجتمع العصبية القبلية والدينية والطائفية ، وتحرره من إسارها وعبوديتها، فقد عانت ولا تزال تعاني كثير من المجتمعات البشرية من ويلات هذه العصبية المدمرة التي لطالما دمرّت

(63) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 1، ص 322.

(64) الوساطة، ص 374 – 375.

بجبروتها وطغيانها كينونة الفرد وأماتت إحساسه بذاته حتى صار عبدا مطيعا لها يستلذ حياة الخنوع والتبعية.

6- لو الفلك الدوار أبغضت سعيه * لعوقه شيء عن الدوران⁽⁶⁵⁾

قال القاضي الجرجاني : « وهذا البيت من قلائده، إلا أنك تعلم ما في قوله (شيء) من الضعف الذي يجتنبه الفحول ولا يرضاه النقاد ». ⁽⁶⁶⁾

ويمكن الإشارة هنا إلى أن عبد القاهر الجرجاني(471هـ) قد توقف عند هذا البيت في كتابه (أسرار البلاغة) ، ووافق سلفه علي بن عبد العزيز على نبؤ كلمة (شيء)، وذكر أن عددا من الشعراء استخدموا هذه اللفظة ، مستشهدا بقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي: (ومن مالى عينيه من شيء غيره)، ويقول أبي حية: (تقاضاه شيء لا يحلُّ التقاضيا)، وأشار إلى أن مجيء الكلمة منكّرة في هذين الموضعين كان حسناً، لكنها في بيت المتنبي جاءت نابية ضئيلة. ⁽⁶⁷⁾

ومن خلال قراءتي للبيت على فترات متباعدة لم ألحظ ولم أشعر بنبؤ لفظ (شيء)، بل شعرت بقدرتها على أنها تتيح لي قدرا من التفكير خارج الوجود الموضوعي في ذاك الشيء الذي يمكنه وقف حركة الأفلاك .

ولعل رفض عبد القاهر الجرجاني للفظ (شيء) يعود إلى وقوع الكلمة في مقام المبالغة والإسفاف في المدح، لأن معنى البيت: لو كرهت دوران الفلك لحدث شيء ما يمنعه من

(65) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 4 ، ص 247.

(66) الوساطة ، ص 181.

(67) يُنظر : دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، لا ت ، ص 47 .48.

الدوران، أمّا القاضي الجرجاني فقد رفضها لأنه . فيما يبدو . عدّها كلمة غير صالحة لمقام الشعر، لكنّ للشعر ألفاظاً خاصة به دون سواه من أجناس التعبير الأدبي .

المآخذ النحوية والعروضية :

ومن المآخذ والسقطات الخروج على قواعد اللغة، وقواعد العروض، ومنها:

1- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في قوله:

حملتُ إليه من ثنائي حديقة * سقاها الحجي سقي الرياض السحاب⁽⁶⁸⁾

فصل بين المضاف (سقي) والمضاف إليه (السحاب) بلفظ (الرياض) التي تُعرب مفعولاً به للمصدر المضاف إلى فاعله .

وقد احتج القاضي الجرجاني بالفراء الذي أجاز هذا الفصل خلافاً للكوفيين الذين يشترطون

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظروف والحروف وما أشبههما. ⁽⁶⁹⁾

2- حذف علامة النداء من (هذي) مع صلاحيتها لأن تكون نعتاً لأي، في قوله:

هذي برزت لنا فهجت ريساً * ثم انتثيت وما شفيت نسيّاً⁽⁷⁰⁾

ردّ الجرجاني أن ضرورة الشعر تجيز الخروج عن القياس إلى الشواذ، ونبّه منتقدي المتنبي

إلى أنّ من النحاة من أجاز حذف حرف النداء إذا كان المنادى نكرة كقول أحدهم: ⁽⁷¹⁾

صاح هل أبصرت بالخبتين من أسماء نارا

ومن باب أولى أن يحذف النداء إذا كان المنادى معرفة.

(68) في الديوان (من لسانی) يُنظر : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، ج 1، ص 158 .

(69) الوساطة ، ص 464.

(70) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 2، ص 193.الريسي هو ما رسّ أي تَبَّت في القلب من الهوى ، والنسييس بقية النفس .

(72) يُنظر : الوساطة، ص 465 - 466.

3- حذف النون (تكن) مع وجود ساكن بعدها، كما في قوله:

جَلَا كَمَا بِي فليكن التبريح * * * أَغْدَاءُ ذَا الرِّشَاءِ الْأَغْنِ الشَّيْخِ⁽⁷³⁾

احتج القاضي الجرجاني بأبي زيد في كتابه (النوادر)، حيث نقل عنه بيتين حذفتهما

نون يكن، منها قول الشاعر: ⁽⁷⁴⁾

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ * * * رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرْرِ

4- نصب الفعل مع إضمار أن، دون أن يكون منها عوض في قول المتنبي:

بِيضَاءُ يَمْنَعُهَا التَّكَلُّمُ دَلُّهَا * * * تِيهًا وَيَمْنَعُهَا الْحَيَاءُ تَمِيسًا⁽⁷⁵⁾

نصب (تميس) وحذف عامل النصب وهو أن المخففة، واحتج القاضي الجرجاني بالكوفيين

الذين يجيزون هذا الحذف، مستدلين بقول طرفة (ألا أيهذا اللاتمي أحضر الوغى)، والأصل هو

أن أحضر ⁽⁷⁶⁾

أما سقطاته العروضية، فهي قليلة، ومنها قوله:

تَفْكَرُهُ عِلْمٌ وَمَنْطَقُهُ حُكْمٌ * * * وَبَاطِنُهُ دِينَ وَظَاهَرُهُ ظَرْفٌ⁽⁷⁷⁾

وجه الاعتراض في أن المتنبي خرج على العرف العروضي، ففي هذا البيت المصوغ في

بحر الطويل أتى المتنبي بـ(مفاعيلن) في العروض والضرب معاً، والبيت غير مصرع،

فالمعروف أن عروض بحر الطويل لا تأتي إلا مقبوضة أي (مفاعيلن)، ولا تأتي صحيحة إلا

إذا كان البيت مصرعاً، والغالب أن البيت المصرع يأتي في مطلع القصيدة.

(73) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ج 1، ص 243.

(74) يُنظر: الوساطة، ص 441.

(75) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ج 2، ص 195.

(76) يُنظر: الوساطة، ص 466.

(77) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ج 2، ص 287.

ويُفهم من ردّ القاضي الجرجاني على هذا الاعتراض بأن المتنبي لم يرتكب خطأً ، ولم يخرج قطّ عن وزن الطويل لأنه . وإن خالف الصيغ الوزنية المعروفة لبحر الطويل . لكنه لم يخرج عن أصل الوزن في الدائرة العروضية . (78)

مبالغات المتنبي :

كذلك وقف القاضي الجرجاني من مبالغات المتنبي كما وقف من سائر أخطائه بالاعتذار والقياس على من سبقه من الشعراء .

لقد اعترف بأن الشاعر قد جاوز حدود الخيال في بعض أبياته، ولكنه عزا هذه المبالغات إلى الشعراء القدامى الذين مهّدوا للمحدثين من بعدهم « سبيلاً مسلوفاً وطريقاً موطاً فقصدوا وجاروا وطلب المتأخر الزيادة واشتاق إلى الفضل ، فتجاوز غاية الأول ». (79)

لذلك تجاسر المتنبي فقال:

ولو قلم ألقى في شقّ رأسه * من السقم ما غيرت من خطّ كاتب (80)

وقال:

كفى بجسمي نحولاً أني رجل * لولا مخاطبتي إياك لم ترني (81)

وقال:

وضاقت الأرض حتى كان هاربهم * إذا رأى غير شيء ظنّه رجلاً (82)

(78) يُنظر : الوساطة ، ص 468 .

(79) المصدر نفسه ، ص 423 .

(80) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ج 1 ، ص 149 .

(81) المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 186 .

(82) المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 168 .

قال القاضي الجرجاني معلقاً على هذه الأبيات وغيرها: « ولسنا نذهب بما نذكره في هذا الباب مذهب الاحتجاج والتحسين، ولا نقصد به قصد العذر والتسويغ، وإنما نقول إنه عيب مشترك، وذنب مقتسم، فإن احتمل فللكل، وإن رُدَّ فعلى الجميع ». (83)

والحق أن هذا الاعتذار لا يمكن أن يثير حفيظة أحد من خصوم المتنبي؛ لأن المعتذر قال كلاماً لا يمكن رده.

استعارات المتنبي :

من المآخذ التي أخذت على المتنبي سوء استخدامه للاستعارة التي عرّفها القاضي الجرجاني بأنها « أعمدة الكلام، وعليها المعول في التوسع والتصرف، وبها يتوصل إلى تزيين اللفظ، وتحسين النظم والنثر ». (84) ولكن القاضي الجرجاني حمّل أبا تمام والمحدثين مسؤولية التوسع والترخص في الاستعارة بعد أن كانت عند الأوليين تجري على نهج قريب من الاعتدال، وذكر عدداً من الأبيات التي نحا فيها المتنبي منحىً تشخيصياً، منها قوله :

مَسْرَّةٌ فِي قُلُوبِ الطَّيِّبِ مَفْرِقُهَا * * وَحَسْرَةٌ فِي قُلُوبِ الْبَيْضِ وَالْيَلْبِ (85)

وقوله:

تَجَمَّعَتْ فِي فَوَادِهِ هِمَمٌ * * مَلَأَتْ فَوَادِ الزَّمَانِ إِحْدَاهَا (86)

(83) الوساطة، ص 428.

(84) الوساطة، ص 428.

(85) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، ج 1، ص 90، البيض: السيوف، اليلب: الدروع.

بالرغم من أنَّ القاضي الجرجاني لم يُسِغْ هذين البيتين، فإنه حاول أن يقدم تفسيراً مقبولاً، فقد نبّه إلى أن الشاعر استعمل المشاكلة ومقابلة اللفظ باللفظ، ففي البيت الأول مشاكلة بين قلوب الطيّب وقلوب البيّض واليلب، وكأن المراد من البيت : لو كانت البيّض واليلب ذات قلوب لأسِفَتْ على حرمانها من مجاورة مفرقها. (87)

وفي البيت الثاني لما جعل للممدوح فؤاداً تجمعت فيه همّة من الهمم، احتاج لأن يجعل للزمان فؤاداً على سبيل المشاكلة؛ لأن الهمّة محلها الفؤاد.

ثم إنّ المتنبي لا بأس عليه في هذه الاستعارات، فغيره جعل للريح لبّاً فقال :

وَلِهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ * هُوجَاءَ لَيْسَ لِلْبَّهَاءِ زَبْرُ

وآخر جعل للدهر ظهراً وبطناً:

ولما رأيت الدهر يقلبُ ظهره * على بطنه فعل الممعك بالرمل

وخلص القاضي الجرجاني إلى أن قياس قبول الاستعارة وردّها يعتمد على قبول النفس لها أو نفورها منها. (88)

سرقات المتنبي :

تناول القاضي الجرجاني قضية السرقات الشعرية تناولاً مفصلاً ، معتمداً فيه على ما كتبه النقاد من قبله، ويستفاد مما كتبه في هذا الموضوع أنه يعزو شيوع السرقات الشعرية إلى أن القدامى استنفدوا كثيراً من المعاني، فلم يعد ثمة مجال كبير أمام الشعراء المحدثين للابتكار.

(86) المصدر نفسه ، ج 4، ص 277.

(87) يُنظر : الوساطة ، ص 429.

(88) يُنظر : الوساطة ، ص 430 . 433.

وفي رأيه أن استعانة الشاعر المحدث بمعاني من سبقوه ظاهرة طبيعية ، بل يراها ضرورية في عملية النتاج الشعري ، ذلك لأن العمل الأدبي لا يتأتى من العدم ، وإنما يستمد روافده من الخبرات والتجارب الإبداعية السابقة والمعاصرة له، لذلك فإن الشاعر لابد له من أن يعتمد على المعاني التي تجمعت في ذاكرته بفعل الحفظ والرواية.

وفي رأيه أن السرقة الشعرية لا تكون إلا في المعاني الخاصة، أما المعاني المشتركة فلا تُعدُّ مسروقة، وأن دور الشاعر المبدع يتحقق بإعادة الصياغة وتوليد المعاني.

لذلك يفرّق بين سرقة معيبة نتيجة العجز عن الابتكار ، وسرقة ممدوحة يعمد فيها الشاعر إلى تطوير معنى شعري سابق، وصياغته بلفظ أكثر جزالة وإيجازاً وأبهى تركيباً، وذلك بوساطة آليات مختلفة منها : النقل والقلب والزيادة والتأكيد والتعريض والتصريح والاحتجاج والتعليل، فهذه كلها تعين الشاعر على التفاعل مع نصوص الآخرين بحيث لا يبدو عمله سرقة مفضوحة.(89)

ولا شك أن هذا التصور لمفهوم السرقة الشعرية الممدوحة يقارب على نحو ما التصور المعاصر لمفهوم التناص أو التداخل النصي .

وهو يرى أن الأكفاء من النقاد لهم وحدهم حق اتهام أي شاعر بالسرقة؛ لأنهم يستطيعون التمييز بين السرقة والغصب والإغارة والاختلاس والإلمام والملاحظة، ويفرّقون بين المشترك والمبتذل الذي لا يجوز ادّعاء السرقة فيه ، وبين الخاص الذي فتقهُ المبتدئ فصار من أملاكه. مثل القاضي الجرجاني للمعاني المشتركة المتداولة كتشبيه الحسن بالشَّمس، والجواد بالغيث والمطر، والبليد بالحمار والحجر، والشُّجاع بالسيف والنار، والصَّبِّ المستهَام بالمخبول أو السقيم وما إلى ذلك.

(89) يُنظر: المصدر نفسه ، ص 183 - 185.

ولكن كيف يتم تمييز المشترك عن الخاص من المعاني مع أنهما قد يتداخلان أحياناً؟ .

يجيب القاضي الجرجاني بأن المشترك قسمان:

الأول: معنى عام يعرفه الناس جميعاً.

الثاني: معنى خاص في الأصل لشاعر قديم، ثم صار بالتداول عاماً.

ويتمُّ التفاضل في هذا المشترك بحسب قدرة الشاعر على إضافة الجديد إليه. (90)

وفق هذا التصور انبرى القاضي الجرجاني للدفاع عن المتنبي الذي اتهم بالسطو على

معاني الشعراء ، فأورد أمثلة كثيرة لتوارد الخواطر والمعاني بين المتنبي ومن سبقه، مشيراً في

بعض الأحيان إلى كيفية تصرف المتنبي فيها بالزيادة أو النقصان أو الانتقال من غرض إلى

آخر، ولم يُشر إلا نادراً إلى استبعاد السرقة ونفيها ، ومن المعاني التي تتبّعها:

1- معنى (البذل بالروح): ذكر أن هذا المعنى جاء عند أبي تمام في قوله: (91)

ولو لم يكن في كفه غير نفسه * * * لجاد بها فليتيق الله سائله

رأى القاضي الجرجاني أن المتنبي قد أخذ هذا المعنى وأعاد صياغته هكذا:

يا أيها المجدى عليه روحه * * * إذ ليس يأتيه لها استجداء (92)

أحمد غفائك لا فجعت بفقدهم * * * فلترك ما لم يأخذوا إعطاء

كما أخذ هذا المعنى صورة ثانية عند المتنبي:

إنك من معشر إذا وهبوا * * * ما دون أعمارهم فقد بخلوا (93)

(90) يُنظر: الوساطة ، ص 186.

(91) شرح ديوان أبي تمام ، ص 219.

(92) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 1 ، ص 26.

(93) المصدر نفسه ، ج3، ص216.

ولكن هذا المعنى مشترك بين بني البشر، ولا مزية فيه لأبي تمام أو لغيره، وَمَنْ مِنَ الْإِنْسِ
من لا يعرف البذل بالروح وأنه أكرم ضروب البذل؟ . (94)

2- معنى (غربة الإنسان النابه عن قومه ، وهو فيهم)، قال أبو تمام: (95)

غَرَبَتْهُ الْعُلَا عَلَى كَثْرَةِ الْأَهْلِ (م) فَأَضْحَى فِي الْأَقْرَبِينَ جَنِيْبًا
فَلْيُطْلُ عَمْرُه: فَلَوْ مَاتَ فِي مَرَوْ (م) مُقِيمًا بِهَا لَمَاتَ غَرِيْبًا

وقال المتنبي في نفس المعنى:

وهكذا كنتُ في أهلي وفي وطني * إِنَّ النَفِيسَ غَرِيبٌ حَيْثُمَا كَانَ (96)

قال القاضي الجرجاني معلقاً: « وببيت أبي الطيب أجود وأسلم، وقد أساء أبو تمام بذكر
الموت في المديح، فلا حاجة به إليه، والمعنى لا يختلُ بفقده ، ومن مات في بلده غريباً فهو
في حياته أيضاً غريب .» (97)

إنَّ الشاعرين قالَا معنىً واحداً، وأجادا في التعبير عن مأساة الإنسان الغريب، ولكن
بطريقتين متباينتين، فإن أبا تمام اعتمد على التصوير، والمتنبي اعتمد على التقرير، حيث
اختزل المعنى المراد في العجز، وصاغه في جملة اسمية ، لضمان بقائها في الذاكرة العامة
وترديد الناس لها على مرَّ العصور.

3- معنى (سيطرة المال على مالكيه)، قال أبو نواس: (98)

أَنْتَ لِلْمَالِ إِذَا أَمْسَكَتَهُ * وَإِذَا أَنْفَقْتَهُ فَالْمَالُ لَكَ

(94) يُنظر : الوساطة ، ص 216 - 217.

(95) شرح ديوان أبي تمام ، ص 33.

(96) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج4، ص 223.

(97) الوساطة، ص 219.

(98) لم أعثر على هذا البيت في ديوان الشاعر.

وقال أبو تمام:

فَلِمَالِكَ الْعَبْدُ الْمَذْلُ إِذَا غَدَوْا * وَهُمْ لِمَالَهُمُ الْمَصُونِ عَيْدُ⁽⁹⁹⁾

وقال المتنبي:

هُمْ لِأَمْوَالِهِمْ وَلَيْسَ لَهُمْ * وَالْعَارُ يَبْقَى وَالْجِرْحُ يَلْتَهُ⁽¹⁰⁰⁾

المعنى واحد، فثلاثتهم أكدوا أن الإنسان عبد للمال، وهو معنى عام مألوف منذ بدء الخليقة، ولم يقل القاضي الجرجاني شيئاً عن هذه الأبيات على جودتها.

4. قال أبو تمام:

وَمَا سَافَرْتُ فِي الْآفَاقِ إِلَّا * وَمَنْ جَدَّوَاكَ رَاحِلَتِي وَزَادِي⁽¹⁰¹⁾

وقال أبو الطيب:

مَحَبَّكَ حَيْثَمَا اتَّجَهْتُ رَكَابِي * وَضَيْفُكَ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الْبِلَادِ⁽¹⁰²⁾

قال القاضي الجرجاني معلقاً: « وهذا من أقبح ما يكون من السرقة؛ لأنه يدلُّ على نفسه باتفاق المعنى والوزن والقافية ». ⁽¹⁰³⁾

5. قال صالح عبد القدوس: ⁽¹⁰⁴⁾

(99) لم أعثر على هذا البيت في ديوان الشاعر.

(100) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج4، ص 60.

(101) شرح ديوان أبي تمام ، ص 80 .

(102) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 1 ، ص 365.

(103) الوساطة، ص 249.

عدوك ذو العقل خير من الصديق الوامق الأحمق

وقال المتنبي :

ومن العداوة ما ينالك نفعه * ومن الصداقة ما يضر ويؤلم⁽¹⁰⁵⁾

بيت صالح عبد القدوس يقول بلغة مباشرة إن العدو العاقل خير من الصديق الأحمق، وبيت المتنبي يقارب هذا المفهوم ويقدمه في صورة مقابلة بين عداوة مفيدة وصداقة ضارة ، مستخدما حرف الجر (من) الذي يفيد بلغة النحاة التبويض والقلّة، ليشير إلى أن عداوة بعض الخصوم والأعداء يمكن الاستفادة منها بوسائل ذكية ومختلفة، وبخاصة إذا كانوا على درجة كبيرة من العلم والرقى، كذلك فإن صداقة بعض الناس، وبخاصة المفروضون فرضا بحكم القرابة أو المصاهرة أو العمل، ضارة ضررا قد يفوق الضرر المتأتي من العدو.

هذه الرؤية لفائدة العداوة وضرر الصداقة هي السياسة العامة التي تنتهجها شعوب العالم الأول وحكوماته في علاقاتها مع شعوب العالمين الثاني والثالث وحكوماتهما ، لأنها تعي جيدا أن التحالفات والعدوات ليست دائمة إلى الأبد، فقد تضطر المصالح الخاصة أو العامة إلى مصادقة العدو، وهو ما عبّر عنه المتنبي بقوله:

ومن نكد الدنيا على الحرّ أن يرى * عدواً له ما من صداقته بُدّ

قال أحدهم : (106)

إن الفتوح على قدر الملوك وهمت الولاة وأقدام المقادير

(104) نفسه ، ص 376.

(105) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(106) الوساطة ، ص 228.

وقال المتنبي :

على قَدَرِ أَهْلِ الْعِزِّ تَأْتِي الْعِزُّ وتَأْتِي عَلَى قَدَرِ الْكَرَمِ الْمَكَارِمُ (107)

7. قال البحتري :

أَرَى الْحِلْمَ بؤْساً فِي الْمَعِيشَةِ لِلْفَتَى وَلَا عِشَ إِلَّا مَا حَبَاكَ بِهِ الْجَهْلُ (108)

وقال المتنبي :

ذُو الْعَقْلِ يَشْقَى فِي النِّعَمِ بِعَقْلِهِ وَأَخُو الْجَهَالَةِ فِي الشَّقَاوَةِ يَنْعَمُ (109)

هكذا تتبع القاضي الجرجاني كثيرا من معاني المتنبي وغيره من الشعراء، فأسرف في تتبع السارق والمسروق، والسابق واللاحق من المعاني المشتركة ، حتى ليتمكن القول إن السرقات الشعرية استغرقت ما يقارب نصف كتابه ، وقد أكد من خلالها أنَّ المتقدم له الفضل على المتأخر الذي عليه أن يطوّر ويبدع ويبرز المتقدم.

وأخيرا ... هذه هي أهم القضايا التي عالجها القاضي الجرجاني من خلال وساطته مع خصوم المتنبي ، والكتاب إذا ما قيس بكتاب آخر سبقه ككتاب الآمدي (الموازنة بين الطائيين)، فلن يبرزه بشيء يذكر، لأن القاضي الجرجاني استفاد كثيرا مما ورد في هذا الكتاب من نظرات وأحكام نقدية ، وهذا ما أكدته كل من الدكتور إحسان عباس والدكتور محمد مندور، فقد اتفقا

(107) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، ج 3، ص 103.

(108) الوساطة ، ص 269.

(109) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، 4 ، ص 124.

على أن القاضي الجرجاني لم يأتِ بجديد على مستوى التنظير والرأي النقدي، فمعظم أرائه النقدية إنما هي مستوحاة ممن عاصره أو سبقه من النقاد. (110)

وفي رأي الدكتور محمد مندور أن موازنة الآمدي أفضل قيمة من وساطة الجرجاني ، لأن « الآمدي قد كتب كتابه كله في النقد الموضوعي الدقيق المفصل، بينما صاحب الوساطة يكتفي بالدفاع المنطقي عن شاعره، ويورد له الأشعار الجيدة في مقابل الرديئة، ولكنه لا يُبصِّرنا بمواضع الجودة أو الرداءة ، حتى إذا انتهى إلى مناقشة خصوم الشاعر مناقشة تفصيلية لم يوفق دائماً في نظراته ». (111)

لكن الدكتور إحسان عباس ارتأى أن القاضي الجرجاني قد تفوق على أستاذه فنجح بمقايسته وحياده في وساطته ، بينما لم ينجح الآمدي في موازنته إلا من حيث التنظير. (112)

لقد دافع القاضي الجرجاني عن المتنبي دفاعاً قوياً، وحاول أن يقف في منطقة وسطى بين الخصوم والأنصار، لكن افتتانه بشاعرية وعبقرية أبي الطيب فضحته وخدلتها، إذ بدا في بعض مناقشاته ودفاعاته عن أخطاء الشاعر منحازاً إليه انحيازاً ، جعل القارئ يشكك في مصداقية وساطته، لذا فإن كتابه في الواقع هو أقرب للدفاع من الوساطة.

ويبقى سؤال ... هل استطاع الجرجاني أن يفصل بين المتنبي وخصومه؟.

لقد جمع الجرجاني بين أنصار المتنبي وخصومه في نقطة وسطى، حيث بدأ بالتسليم بكثير من أخطاء الشاعر كما أوردها الخصوم، لكي يسلم هؤلاء الخصوم في المقابل بفضائل

(110) يُنظر : النقد المنهجي عند العرب ، ص 307. تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، ص 309.

(111) النقد المنهجي عند العرب ، ص 307.

(112) يُنظر : تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، ص 309.

الشاعر، أي شعره الجيد، ولكن هذه الوساطة انتهت بنتيجة مؤداها أن المتتبي شاعر يتساوى مع غيره من الشعراء وله الجيد والرديء. (113)

كما أن الخصوم لم يرضهم أن يتساوى المتتبي مع أبي تمام والبحتري وغيرهما من الفحول، وهكذا ظل الجدل قائماً حول المتتبي بعد عصر القاضي الجرجاني.

ولكن الطرفين لا يمكنهما أن ينكرا ما في (الوساطة) من جهد لتحرير النزاهة في الحكم بمنطق هادئ، وتواضع جم، وثقافة واسعة، ولمسات تتلم عن ذائقة أدبية رفيعة.

(انتهى البحث)

(113) يُنظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 327 . 328.